مصادر برلمانية : الحكومة لاتملك القدرة على إيجاد بدائل لمضيق هرمز لتصدير النفط

□ بغداد / متابعة المدى

الخليج العربي...أرشيف

قالت لجنة النفط والطاقة في مجلس النواب أن العراق غير قادر على إيجاد بدائل سريعة لتصدير نفطه فيما إذا تم إغلاق مضيق هرمز في الخليج العربي.

وكانت الحكومة قد أعلنت الشهر الماضي أنها قررت وضع بدائل عن مضيق هرمز لنقل نفطه الخام إلى العملاء في شتى أنحاء العالم بعد تزايد التوتر في المنطقة وتهديدات إيران بغلق المضيق.

واتفقت دول الاتحاد الأوروبي على فرض حظر تدريجي على النفط الإيراني، وفرض عقوبات على بنك طهران المركزي لقطع التمويل عن برنامجها النووي، وهي الخطوة التي هددت إيران بإغلاق مضيق هرمز الحيوي ردا عليها لو اتخذت.

وقال عضو لجنة النفط والطاقة فرات الشرع لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "الحكومة العراقية لا تملك الوسائل التقنية والفنية لتطوير صادرات أنبوب جيهان أو زيادة عدد الشاحنات المحملة بالنفط الخام عبر الأردن بالشكل المطلوب".

وأضاف أن "وزارة النفط عليها ان تفعل نظام السوق الأوروبية والتصدير إلى ميناء جيهان التركي ومن ثم إلى السوق الأوروبية".

واوضح ان "إيجاد البدائل عن مضيق هرمز يتطلب وقتاً طويلاً والحلول الأفضل هو إقناع إيران بخطورة ذلك على الاقتصاد العراقي في حال هددت مجدداً بإغلاق المضيق".

والعراق يعد أبرز الخاسرين من إغلاق المضيق إذ يمر نحو ١,٧ مليون برميل يوميا من نفط البلاد من هرمز من مجموع ٢,٢ مليون برميل يقوم العراق بتصديره يوميا، لكن الحكومة تقول إن لديها خططا بديلة.

وكانت شركة تسويق النفط العراقية الحكومية "سومو" قد قالت قبل أسابيع إن العراق لم يخطط لإيجاد بدائل عن مضيق هرمز في الخليج العربي لنقل نفطه إلى العملاء في شتى أنحاء العالم إن أقدمت إيران على تنفيذ تهديدها بغلق المضيق.

وزادت التوترات بشأن مضيق هرمز وهو أهم ممر ملاحي للنفط في العالم في الأسابيع القليلة الماضية بعدما هددت إيران بإغلاقه إذا فرض الغرب عقوبات على صادراتها النفطية.

وتستخدم السعودية والكويت وإيران والعراق والإمارات العربية المتحدة مضيق هرمز في نقل نفطها إلى العملاء في شتى أنحاء العالم.

وعلى صعيد ذي صلة أكد عضو ائتلاف دولة القانون النائب علي شلاه أن مصادر الأنبوب النفطي من قبل السعودية يمكن حله حتى لو كان عبر مطالب مالية.

وقال شلاه(للوكالة الاخبارية للانباء) : إن قضية مصادرة الأنبوب النفطي بحاجة الى حوار مشترك بين البلدين كونه لا يمكن أن يتم الموضوع من خلال طرف واحد .

وأضاف شلاه: إذا كانت للمملكة العربية السعودية أي مطالب مالية على العراقٍ فيمكن حلها وفق آلية جديدة، مؤكداً أن العراق لا يزال يطمح الى إطفاء كل الديون العراقية على اعتبار ان المرحلة التي سببتها قد انتهت. وكانت حكومة المملكة العربية السعودية أكدت مؤخرا قرارها المنفرد، بمصادرة أنبوب النفط العراقي المار عبر أراضيها، الذي وافقت على إنشائه خلال الحرب العراقية الإيرانية، لتنويع منافذ تصدير العراق لنفطه إلى الأسواق العالمية، بعد تعرض ناقلات النفط العراقية والأجنبية للتهديد من الطرف الإيراني، وهي في مياه الخليج العربي أو بالقرب من أرصفة التحميل في الفاو أو الميناء العميق في خور العمية.

ونفذت شركتا ميتسوبيشي اليابانية وآو- تي - إن الهنغارية مشروع الأنبوب العراقي السعودي، الذي أنجزت مرحلته الأولى في تشرين الثاني ١٩٨٥ بطول ٦٤٠ كم وقطر ٤٨ عقدة، فيما أنجزت المرحلة الثانية في أوائل أيلول ١٩٨٩ بطول ٩٥٠ كم وقطر ٥٦ عقدة اعتبارا من نقطة الالتقاء مع الأنبوب السعودي على الحدود الجنوبية للعراق مع السعودية، متوجها إلى البحر الأحمر بطاقة كلية تبلغ مليون و ٦٠٠ ألف برميل يوميا، بعد أن كانت ٥٠٠ ألف برميل.

وفي نهاية الثمانينيات من القرن الماضي أصبح العراق يمتلك طاقة تصديرية عبر الأنابيب تبلغ ٧ ملايين برميل يوميا، لكنه لم يستطع استثمار أكثر من ٤٠ في المئة من هذه الطاقة، علما أن طاقة تصدير الحقول الجنوبية وحدها وصلت إلى ٣,٢ مليون برميل يوميا.

وبتاريخ ١٩ أيلول ١٩٨٩، أبحرت أول ناقلة محملة بالنفط العراقي من الأنبوب العراقي السعودي، بعد انجاز مرحلتيه بكلفة إجمالية قدرها ملياران و٢٠٠ مليون دولار .

في غضون ذلك قال عضو لجنة الطاقة والنفط النائب بهاء هادي احمد إن انضمام العراق لمنظمة الشفافية الدولية في التعاملات النفطية ستعيد للعراق ثقته في داخل البلاد وخارجه من خلال تدقيق الحسابات ومعرفة صادراته وارداته النفطية.

وأضاف احمد (للوكالة الإخبارية للأنباء):أن انضمام العراق لمنظمة الشفافية الدولية في التعاملات النفطية الخارجية أمر ضروري في الوقت الحاضر كونه سيعيد ثقة الشعب بالدولة العراقية والحكومة الاتحادية ليتضح أمامهم كل ما يجري من التعاملات النفطية سواء على مستوى العقود المبرمة مع الشركات العالمية أو مقدار الإيرادات المالية العائدة الى البلد، إضافة الى كميات النفط المصدرة الى الخارج .

وتابع: بالإضافة الى أن هذه المنظمة ستحسن من سمعة العراق بين الدول العالمية كون هذه المنظمة مشتركة بها كبار الدول النفطية في العالم التي تخضع للمقاييس الدولية لموضوع الشفافية، مؤكداً أنها ستخفف من عمليات الفساد المالي والإداري التي تحدث في التعاملات النفطية الداخلية والخارجية.

وكانت قد أعلنت الأمانة العامة للمبادرة الدولية للشفافية للصناعات الاستخراجية عن إصدار التقرير الاول لعائدات تصدير النفط الخام العراقي لعام (٢٠٠٩)، التي أفادت المنظمة بمطابقة الحسابات المالية على مستوى الإيرادات العائدة والكميات المصدرة من النفط

غرفة تجارة كربلاء تناقش أهمية ((الحوكمة)) وإشاعة ثقافتها

□ كربلاء / أمجد علي

خلصت ندوة أقيمت في مدينة كربلاء إلى ضرورة إشاعة مبادئ الحوكمة في البيئة العملية والصناعية والتجارية .وقال رئيس غرفة تجارة كربلاء نبيل الأنباري إن مركز كربلاء للدراسات والبحوث الاقتصادية التابع لغرفة التجارة وبالتعاون مع مركز المشروعات الدولية الخاصة نظما الندوة الحوارية الموسومة (حوكمة الشركات دراسة نظرية وتحليلية) بمشاركة مسؤولين من الحكومة المحلية وعدد من أساتذة الجامعات ورجال أعمال وتجار وهيئة الاستثمار والسياحة ومنظمات مجتمع مدني وأعضاء مجالس الإدارات وأصحاب الشركات ذات المسؤولية المحدودة .وأضاف العذاري : إن الندوة ناقشت أفكار وتساؤلات عدة عن أهمية الحوكمة في الشركات العراقية وآليات تطبيقها وكيفية نشر الوعي الثقافي لها بين الجمهور .وتابع : أن الحوكمة تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والحصانة القانونية والرفاهية الاجتماعية للاقتصادات والمجتمعات، موضحا إن أهمية الحوكمة يمكن إجمالها بأنها أصبحت درجة التزام الشركات بتطبيق المبادئ الخاصة بها كأحد المعايير الأساسية التي يضعها المستثمر في اعتباره عند القيام باتخاذ قرارات الاستثمار وخاصة في ظل الاقتصاد العالمي الحالي الذي يتسم بالعولمة واشتداد المنافسة.وبين انه مثلما تأتي أهميتها من خلال تطبيق مبادئها التي تؤدي إلى تحسين أداء الشركة ومساعدة المدراء على تطوير إستراتيجية سليمة لها وضمان اتخاذ قرارات الدمج والاستحواذ وكذلك تطبيقها يزيد من ثقة الجمهور في عملية الخصخصة كما يساعد على ضمان تحقيق الدولة أفضل عائد على استثمارها .من جانبه، قال الدكتور صفاء عبد الجبار الموسوي مدير مركز كربلاء للدراسات والبحوث الاقتصادية : إن الحوكمة تعني ذلك النظام الذي تتم من خلاله إدارة وتوجيه وتنظيم ومراقبة المؤسسات بحيث تضمن الوصول إلى تحقيق أهدافها المرسومة لها أي تضمن مصالح جميع الإطراف بما فيهم عامة الشعب وحيث انه أسلوب حديث للوصول إلى الإدارة الرشيدة والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، فانه حظي باهتمام كبير في دول العالم على اختلاف درجة تقدمها وتنوع أنظمتها .

وأضاف الموسوي : أن الاقتصاد العراقي من الاقتصادات المتحولة حديثا من الاقتصاد الشمولي إلى الاقتصاد الحر وبيئة الأعمال العراقية هي الأكثر حاجة إلى إقرار أسس حوكمة الشركات في ظل الانطلاق الحديث بعد عام ٢٠٠٣، نحو الانفتاح والأعمال وتعاظم دور الشركات والمساهمة منها خاصة في تجميع رؤوس الأموال للاستفادة من فرص الاستثمار في الاقتصاد العراقي الذي يحاول الاستفادة من فوائض النفط في عملية إعادة الأعمال، مشيراً إلى أهمية تطبيق مبادئ هذا النظام حيث يعزز ثقة الجمهور في صحة عملية الخصخصة التي تتطلب قواعد إدارية جيدة كما يضمن تحقيق الدولة أفضل عائد على استثماراتها وهذا بدوره سيؤدي إلى مزيد من فرص العمل ومكافحة الفساد الإداري .ولفت الموسوي إلى أن أهم خصائص الحوكمة يكمن بالشفافية والاستقلالية وعدم التأثر بأي ضغوطات أثناء العمل وكذلك المسؤولية والعدالة في احترام حقوق جميع الأطراف وأهم تلك الخصائص المساءلة والمسؤولية الاجتماعية باعتبار إن الشركة كمواطن له دور ايجابي في المجتمع الذي يعمل فيه وعليه فان تطبيق نظام الحوكمة يبدأ من ذاته أولا . وشهدت الندوة التي أقيمت في قاعة غرفة تجارة كربلاء العديد من المداخلات التي ناقشت التجربة المصرية في الحوكمة باعتباره البلد العربي الذي خاض هذه التجربة لأكثر من عشر سنوات وقطف ثمارها. وكذلك مناقشة استمارتي استبيان بخصوص آراء المهتمين حول تطبيق هذا النظام، مؤكدين أن دور الحوكمة لا يقتصر على وضع القواعد ومراقبة تنفيذها أو تطبيقها ولكن يمتد ليشمل أيضا توفير البيئة لدعم مصداقيتها وهذا لا يتحقق إلا بالتعاون بين كل من الحكومة والسلطة الرقابية والقطاع الخاص والفاعلين الآخرين بما فيهم عامة الشعب .

ثلاث لجان نيابية تدرس تفعيل قانون البنى التحتية

□ بغداد / متابعة المدى

كشفت ثلاث لجان نيابية عن إعادة دراسة مقترح قانون البنى التحتية الذي قدمته الحكومة في وقت سابق لتنفيذ مشاريع متعددة بطريقة الدفع بالآجل تشمل بناء مدارس ومراكز صحية ومستشفيات وشبكات للمياه بقيمة ٣٧,٥ مليار دولار، والذي لم يلق مبدئيا موافقة مجلس النواب.

وصوت مجلس النواب بالأغلبية الشهر الماضي على حذف الفقرة الـ٣٦ من الموازنة الاتحادية لـ٢٠١٢ التي تضمنت تخصيص مبلغ ١٨ مليار دينار لتنفيذ مشاريع للبنى التحتية.وكان المجلس قد أعاد في آب الماضي مشروع القانون إلى الحكومة، بعد اعتراضه على قيمة المشروع البالغة ٧٠ مليار دولار، مما اضطر الحكومة إلى تخفيضه إلى ٣٧,٥ مليار دولار.وقال عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية سلمان الموسوي لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز)، إن "مشروع قانون البنى التحتية المحال من قبل الحكومة بقيمة ٣٧,٥ مليار دولار موجود لدى اللجنة وأشركت في المناقشات اللجنة المالية ولجنة الخدمات والإعمار".

وبين أن اعتراض أعضاء مجلس النواب على تضمين موازنة العام الحالي على فقرة تخصيص مبلغ ١٨ مليار دينار لتنفيذ مشاريع للبنى التحتية جاء بسبب وجود قانون شامل لهذا الغرض".

وأوضح الموسوي أن "مشروع قانون البنى التحتية يتضمن تفاصيل دقيقة عن آلية الدفع ونسب الفائدة والمشاريع المنفذة"، منوها بأن "طرح البعض بضرورة العودة إلى مشروع قانون البنى التحية وجهة نظر صحيحة".

وأشار الى أن اعتراض البعض على مشروع قانون البنى التحتية في السابق كان بدافع الخوف من عدم القدرة على تسديد المبلغ للشركات"، مشيرا إلى أن "ارتفاع صادرات العراق من النفط وتجاوزها سقف ٣ ملايين برميل جاءت مخالفة لتوقعات البعض، بحيث أن العراق يمكنه تسديد المبالغ خلال سنوات قليلة".

وبين الموسوي أن مشروع قانون البنى التحتية يتضمن بناء نحو ١٠ آلاف مدرسة، وأكثر من ٥٠٠ مركز صحي، ونحو ٢٠ مستشفى كبيرا، ومحطات لتصفية المياه الثقيلة التي تلقى حاليا في نهر الفرات، واستصلاح أراضي(...)".

ورفض مجلس النواب خلال دورته السابقة، مشروع قانون البنى التحتية الذي تقدمت به الحكومة آنذاك والذي يقضي بمنح شركات استثمارية كبيرة مشاريع البنى التحتية بقيمة ٧٠ مليار دولار بطريقة الدفع الآجل عندما كانت العديد من دول العالم الصناعية منها تمر بأزمة مالية كبيرة.ويقضي مشروع قانون البنى التحتية الجديد بتنفيذ الشركات الأجنبية مشاريع للبنى التحتية، كالمدارس، والمستشفيات، ومشاريع المياه، بطريقة الدفع بالآجل.وتقول اللجنة المالية النيابية أن الاتفاق الذي جرى هو "حذف الفقرة المتعلقة بتنفيذ مشاريع للبنى التحتية بقيمة ١٨ مليار دينار في موازنة العام الحالي يجب أن تقابله إعادة مناقشة قانون البنى التحتية المحال من قبل الحكومة".

وقال عضو اللجنة أمين هادي لـ(آكانيوز)، إن "المشكلة بمشروع قانون البنى التحتية هي وجود هواجس لدى بعض أعضاء المجلس من الفوائد المترتبة".

وأوضح هادي أن "اللجنة المالية ستبدأ خلال الفصل التشريعي المقبل بدراسة مشروع قانون البنى التحتية بالتنسيق مع باقي اللجان النيابية".وتبدأ نهاية الأسبوع المقبل العطلة التشريعية لمجلس النواب العراقي التي تستمر وفقا للدستور لمدة ٦٠ يوماً قابلة للتقليص بعد موافقة أعضاء المجلس.وترى لجنة الخدمات والإعمار النيابية الطرف الثالث المعني ببحث تفاصيل مشروع قانون البنى التحية أن تقليص مشروع القانون وتضمينه بفقرة في الموازنة الاتحادية أمر "غير صحيح".وقال عضو اللجنة إسماعيل غازي : إن مشروع قانون البنى التحتية الذي قدم من قبل مجلس الوزراء تضمن العديد من الفقرات والتفصيلات ويجب على مجلس النواب إقراره بصورة منفصلة عن الموازنة الاتحادية".

وأوضح عضو لجنة الخدمات والإعمار أن هناك قناعة لدى غالبية أعضاء مجلس النواب بضرورة إقرار مشروع قانون البنى التحتية خلال الفترة المقبلة على أن تكون جميع الفقرات الواردة في نص مشروع القانون واضحة". حسب قوله.وتقول الحكومة إن التخصيصات المالية ضمن موازنات البلاد السنوية غير قادرة لوحدها على النهوض بمشاريع البنى التحتية التي تتطلب مبالغ مالية طائلة.

الخطوط القطرية تعلن بدء تسيير رحلات إلى بغداد وأربيل

□ بغداد / متابعة المدى

قالت الخطوط الجوية القطرية أنها ستبدأ بتسيير رحلات إلى بغداد واربيل في أيار المقبل، لتكون رابع شركة طيران خليجية تسيّر رحلات إلى العراق.

وأعلن الرئيس التنفيذي للخطوط الجوية القطرية أكبر البكر أن الشركة ستفتح خطوطاً جوية مع كل من مطاري بغداد وأربيل الدوليين بدءاً من أيار المقبل.وقال البكر أن "هذه الخطوة تأتي ضمن خطة الشركة لتسيير رحلات إلى خمس وجهات جديدة هي إلى جانب العراق، لندن وتانزانيا وميانمار وصربيا".وكان طيران الاتحاد التابع لأبو ظبي أعلن، في ٢٨ شباط ٢٠١٢، عن الاستعداد لتسيير أربع رحلات أسبوعيا إلى مطار البصرة جنوب العراق ابتداء من منتصف نيسان، لتصبح ثالث مدينة عراقية يسير إليها رحلات إلى جانب بغداد وأربيل.ويسعى عدد من شركات الطيران الخليجية إلى تعزيز نشاطه في العراق، فقد أطلقت شركة فلاي دبي في كانون الثاني ٢٠١٢ خدمة جديدة إلى النجف وبغداد، ليبلغ عدد وجهاتها الإجمالية إلى العراق أربعة، فيما رفعت شركة طيران الإمارات التابعة لحكومة دبي نسبة رحلاتها إلى العراق بـ٧٥٪ من خلال تسيير رحلات يومية إلى العاصمة العراقية.وسيّر طيران الإمارات أولى رحلاته إلى مطار بغداد الدولي في تموز ٢٠١٠، فيما باشرت شركة طيران الخليج البحرينية تسيير رحلات إلى العراق في وقت سابق من العام نفسه قبل أن تتوقف بسبب الأزمة السياسية التي طرأت بين البلدين، كما باشرت شركة الاتحاد للطيران التابعة لحكومة ابو ظبي، في ٢٦ نيسان ٢٠١٠، تسيير رحلات الى بغداد لتكون أول شركة طيران إماراتية تتخذ هذه الخطوة، تلاها طيران الإمارات في دبي الذي يعتبر أكبر شركة طيران في المنطقة.

التجارة تعرض ٦ أسواق مركزية للاستثمار

□ بغداد / متابعة المدى

تعتزم وزارة التجارة عرض أسواقها المركزية الستة للاستثمار بعد تأهيلها لتكون منافسة للأسواق الخاصة (المولات) التي انتشرت في الآونة الأخيرة في البلاد.وقال المدير العام للشركة العامة للأسواق المركزية سعد فارس عباس لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) إن "هناك الكثير من العروض التي قدمت من قبل عدد من شركات القطاع الخاص لغرض استثمارها والتي هي قيد الدراسة الآن من قبل اللجنة الوزارية المشكلة لهذا الغرض بالتعاون مع الهيئة الوطنية للاستثمار لاختيار أفضل العروض ، خاصة وان مواقع الأسواق المركزية تقع ضمن مناطق حيوية وذات كثافة سكانية".

وأضاف ان "الأسواق التي تمت إحالتها إلى الاستثمار هي أسواق المستنصرية والعدل والثلاثاء والصالحية والعامل والحرة في بغداد بالإضافة إلى استثمار ساحتين تابعتين للشركة العامة للأسواق المركزية احداها في أم البروم في محافظة البصرة، وأخرى في محافظة بابل".وبين أن استثمار الأسواق المركزية سيجلب إيرادات عالية إضافة الى تحسين وجه بغداد الجمالي وتنظيم حركة التسوق فيها.